

هل وجدت واشنطن صيغة توازن دبلوماسي وعسكري للتعامل مع رئيسي وحكومتها

من جانب آخر تتابع الولايات المتحدة تنفيذ العقوبات التي أقرتها واشنطن على النشاطات الإيرانية التي يديرها الحرس الثوري ولاسيما الفعاليات الإعلامية والمنصات التي يملكها على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. وقد قامت الولايات المتحدة مؤخراً، وبإمر قضائي، بمصادرة 33 موقعا إلكترونيا يستخدمها اقتصاد الإذاعة والتلفزيون الإسلامي الإيراني، إلى جانب ثلاثة مواقع إلكترونية تعود ملكيتها وإدارتها إلى حزب الله.

وأعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفساك) التابع لوزارة الخزانة الأميركية أن مكونات حكومية إيرانية تضم اتحاد الإذاعة والتلفزيون الإسلامي الإيراني وعدد من المؤسسات الموازية، قد تنكرت في هيئة وكالات إخبارية أو وسائل إعلامية واستهدفت الولايات المتحدة بحملات تضليل وعملية نفوذ خبيثة. وأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون الإسلامي الإيراني يشغل العشرات من المواقع التي تمت مصادرتها.

وأوضح مكتب أوفساك أن الحرس الثوري الإيراني يقدم دعما حاسما لكثائب حزب الله المدرجة على قوائم الإرهاب منذ العام 2009 مع العديد من الميليشيات الشيعية العراقية التي تستهدف وتقتل أفراد من قوات التحالف وقوات الأمن العراقية.

وبينما ترغب إدارة بايدن في صياغة اتفاق معدّل لـ"خطة العمل الشاملة المشتركة" JCPOA التي أبرمت في العام 2015 وخرجت منها إدارة السلف ترامب، فإن وصول رئيس متشدد إلى سدة الرئاسة في طهران من جهة والضربات العسكرية المؤلمة التي توجهها واشنطن لأذرع إيران المقاتلة التي تهدد أمن القوات الأميركية من جهة ثانية، إنما يرسمان خطوط معادلة جديدة لمفاوضات فيينا الجارية الآن، ويبرزان الدور العسكري الرادع الذي ستستخدمه إدارة بايدن كلما اضطرها الظروف كما حدث في الغارات الأخيرة، وأن العمل الدبلوماسي باستعمال القفزات البيضاء لن يمنع من تدخل جراحي عسكري حين الحاجة.

فهناك قضايا إقليمية تحرص واشنطن أن تجد حلولاً ناجحة ومستدامة لها ستندرج ضمن بنود الاتفاق الجديد، وليس التغول المسلح الطائفي لإيران في العراق ولبنان وسوريا واليمن إلا القلب من تلك القضايا المتعلقة مع طهران والتي إن لم تجد حلولاً لها ضمن صفقة نووية متكاملة مع إيران، فإن مفاوضات فيينا ستنتهي إلى حائط مسدود.

ومن الجدير ذكره أن طهران ما زالت تعتبر العقوبات الأميركية المفروضة عليها عائقاً أساسياً في مسيرة مفاوضات فيينا، وأن تلك المحادثات لا يمكن أن تتقدم قبل رفع العقوبات. وفي حال لم يصل الفرقاء إلى اتفاق جديد يرضي الأطراف كافة ويغطي كل مخاوف الدول المعنية، العربية والإقليمية ومن تقبع وراء المحيط بالصراع مع حكومة طهران، فإن انهيار المحادثات أمر وارد الصدف، وقد يجبر المنطقة إلى مواجهات قد لا تنتهي نهارها إذا ما اشتعلت.

واشنطن - للمرة الثانية خلال أشهر قليلة منذ وصول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، يامر بتوجيه ضربة جوية مباشرة مستهدفة قواعد ومقر لوجستية للميليشيات الإيرانية المقاتلة على الأراضي السورية بالقرب من الحدود العراقية.

فقد أعلنت واشنطن ليل الاثنين الفائت أن الرئيس بايدن أمر بشن غارات جوية ضد ميليشيات مدعومة من إيران في كل من العراق وسوريا، وذلك "رداً" على هجمات الطائرات دون طيار من قبل الميليشيات ضد الأفراد والمنشآت الأميركية في العراق، كما جاء في بيان الحكومة الأميركية الرسمي. هذا بينما أعلن الحشد الشعبي في العراق عن قتلين وجرحي في صفوف قواته جراء تلك الغارات.

جاءت غارات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بعيد ساعات فقط من لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد بنظيره الأميركي أنتوني بلينكن في العاصمة الإيطالية روما، ويعتبر هذا اللقاء هو أول لقاء مباشر بين راس الدبلوماسية الأميركية والقيادة الإسرائيلية الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم بعد خسارة نتنهاو لانتخابات.

العمل الدبلوماسي باستعمال القفزات البيضاء لن يمنع واشنطن من تدخل جراحي عسكري حين الحاجة وكلما اضطرها الظروف

ومن الجدير بالذكر أن تل أبيب أعربت عن "تحفظات" جدية على سير المفاوضات النووية الدائرة الآن في فيينا مع الجانب الإيراني، ولاسيما أنها دخلت في جولتها السابعة دون التوصل إلى نشاطات طهران المخلة بالأمن، وكذلك الصواريخ الباليستية التي تصنعها، والطائرات المسيّرة (درونز)، وغيرها من الطرق التي تسلكها في حروبها العابرة للحدود.

مصدر مطلع أفاد مكتب واشنطن لصحيفة "العرب" بأن الحكومة الإسرائيلية لن ترضى أبداً عن توقيع الولايات المتحدة على اتفاق نووي مع إيران بمعزل عن إدراج أسلحتها الأخرى غير التقليدية في أي اتفاق قادم. وأكد المصدر أن إسرائيل ستتحذّر كل ما هو متاح لحماية أمن مواطنيها ولاسيما بعد أن ثبت استخدام منظمة حماس المدعومة من الحرس الثوري الإيراني و"فيلق القدس" أسلحة إيرانية الصنع في حرب غزة الأخيرة، وقد طالبت بصواريخها تل أبيب ومدن إسرائيلية كبرى أخرى.

من الجلي أن واشنطن وقل أبيب مختلفتان على الآليات المتبعة لكبح طموح إيران النووي وإنهاء سلوكتها الإرهابية التي تمارسها على دول الجوار، بالرغم من أن الطرفين متفقان على الهدف، وقد صرح بلينكن علناً بهذا الأمر حين تحدّث عن الاختلاف بينه ونظيره الإسرائيلي لايبود حول سبل معالجة العضلة الإيرانية التي تقض مضجع إسرائيل.



وصول رئيس متشدد يفرض معادلة أميركية جديدة



المشهد قاتم

أزمة لبنان متشابكة مع الجغرافيا السياسية في المنطقة

شظايا الانهيار السياسي والاقتصادي في البلاد تمتد إلى ما وراء الحدود



ألكسندر لانغولا

الجماعات اللبنانية التي تتلقى دعماً خارجياً ستجد نفسها على طرفي نقيض في صراع سيتسرب بالتأثير إلى البلدان المجاورة

السياسة الإقليمية الأوسع نطاقاً، ويضيف أنه في حين تركز جهود التطبيع بين الخليج ودمشق جزئياً على خطط إعادة الإعمار المربحة، من المرجح أيضاً أنها تشكل محاولة لمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان. ويشمل ذلك المملكة العربية السعودية التي يشير انخراطها الدبلوماسي مؤخراً مع المسؤولين السوريين إلى أن الرياض تنظر إلى حكومة بشار الأسد على أنها ضرورة لمواجهة طهران، وأنها باب خلفي للنفوذ في لبنان.

وفي موازاة ذلك، تواصل إيران لعب دور رئيسي في دعم الجماعات المسلحة في لبنان وسوريا، مثل حزب الله. وبدلاً من العضلات الاقتصادية المربحة، تعتمد إيران وحلفاؤها على الأيديولوجيا والقوة. ويشكل ذلك محاولة طويلة الأمد للحفاظ على ممر نفوذ من إيران إلى البحر المتوسط، وهي استراتيجية تحقق نتائج بغض النظر عن القيود المحلية الناجمة عن المصاعب الاقتصادية.

وفي تقدير لانغولا فإن انهيار لبنان قد يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل للأحداث التي تزيد من زعزعة استقرار المنطقة. وكما هو الحال في سوريا، ستجد الجماعات اللبنانية التي تتلقى دعماً خارجياً، نفسها على طرفي نقيض في صراع سيتسرب بالتأثير إلى البلدان المجاورة. ويمكن أن يؤدي تجزؤ الدولة إلى كسر التحالفات المحلية القائمة على الطيبة المتراصة حقاً بين البلدين. وفي نهاية المطاف، فإن عدم الاستقرار داخل إحدى الدولتين يمتد إلى جارتها.

وأوضح لانغولا أن مثل هذا الترابط يتصل بالجغرافيا السياسية

في لبنان من أجل الاحتفاظ بنظام المحسوبة الذي يثريها، لأن الإصلاحات الهيكلية الجادة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض حجم ما ينهبون من البلاد. والنتيجة: جمود سياسي مصطنع يضر فقط باللبنانيين.

وهذا السيناريو غير مستدام. ونظراً إلى درجة الاضطراب الاجتماعي الناجم عن ثورة أكتوبر 2019، والتي شكلت لحظة فارقة في الوحدة بين المسيحي المتنوع للسكان، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد القول إن لبنان لا يتجه نحو الانهيار والصراع اللاحق. وقد ازداد الصراع الطائفي والعربي في ظل تصبب الأحزاب السياسية في خطوط الانقسام على طول شبكات المحسوبة. ويصعب هذا بشكل خاص بين المواطنين اللبنانيين والأجانب السوريين.

وتكمن هنا الصلة الإقليمية والقضية الأوسع نطاقاً، وهي أحد العوامل الخارجية لعدم استقرار الدولة. ولا يمكن إنقاذ اللوم على اللاجئين السوريين فيما يواجهه لبنان من مشاكل حالياً، حيث تقدم الحكومة اللبنانية الحد الأدنى من الخدمات في المقام الأول، فقد وفر وجودهم السياسية كبحش فداء لغرس بذور عدم الاستقرار بين المجموعات العرقية. وعلاوة على ذلك، فإن أزمة العملة في سوريا مدفوعة بازمة العملة اللبنانية، والعكس صحيح. إن التاريخ وحده، منذ اتفاق الطائف، والتدخل السوري في لبنان، يصور الطيبة المتراصة حقاً بين البلدين.

وفي نهاية المطاف، فإن عدم الاستقرار داخل إحدى الدولتين يمتد إلى جارتها. وأوضح لانغولا أن مثل هذا الترابط يتصل بالجغرافيا السياسية

تتصاعد أسوأ أزمة اقتصادية في لبنان منذ قرابة العامين مخلفة وراءها انهياراً مالياً، وتراجعا في القدرة الشرائية لمعظم السكان. وتزامن الأزمة الاقتصادية مع أزمة سياسية لا تقل سوءاً. ويتوقع متابعون أن تمتد هذه الأزمة إلى ما وراء الحدود بسبب تشابك حالة البلد مع الجغرافيا السياسية في المنطقة، حيث يسهم خضوع الفاعلين في المشهد اللبناني، وهي حكومة العهد برئاسة ميشال عون وحليفه حزب الله، إلى إملاءات إيران التي حولت البلاد إلى حديفة خلفية لنفوذها، في تأجيج الأوضاع داخلياً وخارجياً.

صارخة، حيث جاء فيه "من المرجح أن تكون الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان ضمن الأزمات العشر الأكثر حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، وربما ضمن الأزمات الثلاث الأولى".

وأوضح أن المقاييس الاقتصادية لا تكذب، فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي للبنان بنحو 40 في المئة بين عامي 2018 و2020، وارتفع معدل البطالة في المئة في المدة في فبراير 2020 إلى 40 في المئة في ديسمبر 2020، ووصلت الليرة اللبنانية إلى سعر صرف حقيقي (بناءً على أسعار السوق السوداء) يتجاوز 17 ألف ليرة أمام الدولار الأميركي، كما انخفضت واردات البضائع بنسبة 45 في المئة.

حيث أجبر التضخم مخزون العملة المتداولة على الزيادة بنسبة 197 في المئة. ونتيجة لذلك، يعيش الآن أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر. ويحدد التقرير، مستنداً إلى مرصد الاقتصاد اللبناني لخريف 2020، الأزمة بأنها "الكساد المتعمد". وهذا المصطلح قابل للتطبيق، حيث لم تفعل الطبقة الحاكمة في لبنان الكثير لمعالجة القضايا الهيكلية وراء الأزمة، والتي تجسدت بأفضل صورة في الفشل في تشكيل حكومة على مدار أكثر من ثمانية أشهر.

كما عملت الشخصيات السياسية



الشخصيات السياسية في لبنان عملت من أجل الاحتفاظ بنظام المحسوبة، والنتيجة جمود سياسي مصطنع يضر فقط باللبنانيين